جاءت دراسة تقييم نظام الدعم في الإقتصاد المصري خلال الفترة ٢٠٠٢/٢٠٠١ ، ٢٠١٣/٢٠١٢.

بإعتبار أن الدعم أحد الوسائل التي تستخدمها الدولة للتدخل في الأسواق والتأثير على عملية تخصيص الموارد بين كافة الإستخدامات، وإعادة توزيع الدخل والثروة بين كافة أفراد المجتمع ولعلاج أوجه قصور أو فشل السوق في توفير السلع والخدمات أو عدم توفيرها بالقدر المناسب لبعض الفئات، وقد انقسمت الدراسة إلى ثلاث مباحث تناولت في المبحث الأول مفاهيم الدعم في ضوء التجارب الدولية حيث يتسم مفهوم الدعم أكثر من غيره من المفاهيم الإقتصادية والمالية بالمرونة والديناميكية الواسعة، ويُعزى ذلك إلى تعدد وتشابك أنواع وبرامج الدعم وتباين هدف كل برنامج للدعم وإختلاف الآثار المالية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية، حيث رصدت الأدبيات المالية تصنيفات مختلفة للدعم مثل الدعم المباشر والدعم غير المباشر والدعم الصريح والدعم الضمني والدعم الظاهر والدعم المستتر والدعم السلعي والدعم الخدمي والدعم النقدي والدعم العيني ودعم المستهلكين ودعم المنتجين والدعم في جانب الإنفاق والدعم في جانب الإيرادات والدعم الداخل في الموازنة والدعم خارج الموازنة، ودعم الإنفاق الضريبي ودعم الصادرات وسعر الصرف.

وعرضت الدراسة للتجارب الدولية لبعض الدول في أنظمة الدعم المختلفة وكانت هناك العديد من الدروس المستفادة من تلك التجارب تمثلت في فشل نظام الدعم العام للأسعار كوسيلة لمواجهة إرتفاع أسعار حيث أن إرتفاع تكاليف الدعم العام يفضي لزيادة عجز الموازنة وبالتالي زيادة معدلات التضخم وتسرب الدعم إلى غير مستحقيه، وضرورة إلغاء تدريجي لأنظمة الدعم العيني والتوجه لبرامج الدعم النقدية خاصة في حالة إنخفاض التضخم مع ضرورة تعديل قيمة الدعم النقدي لتتناسب مع معدلات التضخم، وأن نظام الإستهداف الذاتي يتسم بالكفاءة والفاعلية في خفض تكاليف نظم الدعم العام وتقليل التسرب لغير مستحقيه حيث يعتمد هذا النظام على دعم السلع التي تحوز قبول الفقراء فقط، ومن الضروري أن يتميز نظام الدعم المطبق بالمرونة عن طريق تعديله بإستمرار ليتواكب مع التغيرات المستمرة في الأسعار مع إمكانية إستخدام أكثر من نظام للدعم في نفس الوقت مثل إستخدام البطاقات والدعم النقدي في ذات الوقت، كما تبرز أهمية اللامركزية في تطبيق برامج الدعم حتى يمكن الوصول إلى الفئات المستهدفة مع مشاركة عناصر المجتمع المدني في تحديد الفئات المستهدفة بالدعم.

وتعرض المبحث الثاني لسياسة الدعم في مصر حيث تقوم الحكومة بدعم أسعار عديدة من السلع والخدمات إما بصورة ظاهرة أو ضمنية لتوفير الإحتاجات الأساسية للفقراء ومحدودي الدخل بأسعار مناسبة حيث يعد الدعم ظاهراً من خلال الإنفاق العام الذي يتم تسجيله بصورة واضحة وصريحة في جانب النفقات العامة بالموازنة العامة للدولة كدعم مباشر للسلع والخدمات الأساسية، ودعم غير مباشر لتمويل عجز الهيئات الإقتصادية العامة، أما الدعم الضمني يمثل إيرادات عامة ضائعة لا تظهر بشكل صريح في الموازنة العامة ولكنها تفضي لزيادة العجز بها مثل دعم أسعار المنتجات البترولية والكهرباء وبعض الخدمات كالتعليم والصحة.

وتعرض المبحث الثالث لتقييم سياسة الدعم في الإقتصاد المصري حيث تناولت المعوقات والتحديات التي تواجه إرساء فاعلية المساءلة وحوكمة سياسات الدعم كأحد العناصر الهامة في الموازنة العامة للدولة حيث تعرضت لمنظومة الدعم ومعوقات الشفافية وهي عدم وضوح أدوار ومسئوليات الهيئات التي تقدم الدعم للمواطنين، وعدم تقديم الحكومة ووزارة المالية لموازنة شاملة وواضحة للدعم تضم كافة عناصر الدعم، وعدم وجود أهداف محددة وقابلة للقياس لكل برنامج من برامج الدعم الظاهر، والتوجيه المالي غير السليم لبعض بنود الدعم، واختلاف الأساس المحاسبي المتبع في إعداد الموازنة العامة عن الأساس الذي تعد به موازنات الهيئات والشركات المقدمة للدعم، كما عرضت الدراسة لمنظومة الدعم وتحديات المشاركة وهي ضعف المشاركة السياسية في ترتيب أولويات منظومة الدعم وغياب المشاركة المجتمعية في الرقابة على الدعم وتحديات أولوياته.

وتناولت الدراسة سياسة الدعم والآثار المترتبة على تحديات الحوكمة وهي الآثار المالية والمتمثلة في المخاطر المالية وتهديدات الإستدامة الناتجة عن دعم المنتجات البترولية ودعم السلع التموينية والأنواع الأخرى من الدعم، والآثار الإقتصادية متمثلة في المخاطر التي تواجه الهيئة العامة للبترول وتهدد استدامتها المالية وتشوهات البيئة الإقتصادية وتأثير زيادة الإنفاق على الدعم المفتوح على التنفيذ العيني للإستثمارات الحكومية، والآثار الإجتماعية والتي تتمثل في تسرب جانب كبير من دعم المنتجات البترولية والسلع التموينية إلى الفئات الأعلى دخلاً في المجتمع، وتحيز أنواع الدعم الأخرى للمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية، وتناولت الدراسة للآثار السياسية متمثلة في إنخفاض الوعي لدى المواطنين بنظم الدعم وضعف المشاركة السياسية للبرلمان والحكومة في رقابة منظومة الدعم والمخاطر المالية والإقتصادية الناجمة عن سياسات الدعم.

وتعرضت الدراسة لإنخفاض الكفاءة الإقتصادية وعدم العدالة الإجتماعية لمنظومة الدعم في مصر على الرغم من فوائدها، حيث أدت سياسة الدعم على سوء تخصيص الموارد الإقتصادية بسبب تشوه الأسعار والإفراط في الإستهلاك وإستفادة الوسطاء من إزدواجية الأسعار والأسواق للسلعة الواحدة على حساب الآخرين، كما تميزت سياسة الدعم بانحيازها لصالح الأغنياء على حساب الفقراء وإستفادة سكان الحضر أكثر من سكان الريف وتسرب الدعم لغير مستحقيه.

وتناولت الدراسة آليات تطوير سياسة الدعم في مصر من خلال توفير آليات لإستهداف المستحقين للدعم وتغيير تركيبة السلع المدعومة ورفع كفاءة نظام التوزيع للسلع والخدمات المدعومة، والتحول من الدعم السعري إلى الدعم النقدي المشروط من خلال وضع منهجية لتحديد شروط إستحقاق الدعم النقدي ومعايير تحديد قيمة الدعم النقدي وآليات إستهداف المستحقين للدعم، وضرورة بناء وتعزيز قدرات المواطنين للحد من إحتاجهم للدعم؛ وذلك من خلال إيجاد فرص عمل منتجة ولائقة وقادرة على إدماج الفقراء في الإنتاج والنمو، وتطوير رأس المال البشري لرفع الكفاءة الإنتاجية للعامل المصري، وزيادة مستويات أجور العمالة في الإقتصاد المصري.

وبعد هذا العرض للدراسة تبين أن تحليل منظومة الدعم في الإقتصاد المصري يبرز من النتائج التي لا تتوافق مع الهدف المعلن لسياسات الدعم وبرامجه والمتمثل في إرساء دعائم العدالة الإجتماعية وتخفيف حدة الفقر، وإستفادة الأغنياء وفئات الدخل العليا من الدعم أكثر من الفقراء.

وتطرح الدراسة العديد من التوصيات بهدف زيادة كفاءة منظومة الدعم الإقتصادية وتحقيق العدالة الإجتماعية وتتمثل في إستخدام مزيج من آليات الإستهداف الجغرافي والديموجرافي والذاتي لتحديد المستحقين للدعم بأكبر قدر ممكن، ورفع كفاءة نظام توزيع السلع والخدمات المدعومة بفصل إنتاجها عن توزيعها وزيادة عدد منافذ التوزيع وتشديد الرقابة عليها، وتحديد قيمة الدعم كنسبة من التكلفة المتوسطة للإنتاج مما يسمح بتحريك سعر بيع السلعة أو الخدمة المدعومة بالتدريج وتلقائياً بما يتناسب مع التغير في تكلفة إنتاجها، وقصر الدعم على أسعار السلع والخدمات النهائية والتخلي عن دعم مستلزمات الإنتاج، وبناء وتعزيز قدرات المواطنين للحد من إحتاجاتهم للدعم، والتحول من الدعم السعري إلى الدعم النقدي المشروط بما يحقق تحسين نمط توزيع الدخل وتخفيف حدة الفقر وتراكم رأس المال البشري وتحقيق النمو الإحتوائي مما يحقق أكبر قدر ممكن من العدالة الإجتماعية والكفاءة الإقتصادية.